الأمم المتحدة

A/56/430

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٨٧ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى*

المقرر: السيد هانز **براتسكار** (النرويج)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٢
منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه	١-٣	٢
ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ٢٠٠١	٤-٥	٢
ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٦-١٦	٢
رابعا - ملاحظات ختامية	١٧-٢٤	٥

* وفقا للفقرة ١، الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٨، يقدم هذا التقرير في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بعد أن اعتمده أعضاء الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

161001 151001 01-56249 (A)
0156249

أولا – مقدمة

منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ – أنشئ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، لدراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية للوكالة.

٢ – ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وجميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل[١] (وكان آخرها الوثيقة A/55/456) واتخذت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل وطلبت إليه أن يواصلها لسنة أخرى[٢] (وكان آخر هذه القرارات القرار ٥٥/١٢٤).

٣ – ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ورئيس الفريق العامل هو السيد محمد أو. بامير (تركيا).

ثانيا – أنشطة الفريق العامل خلال عام ٢٠٠١

٤ – تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة الصعوبات التي واجهتها الوكالة، وبخاصة الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها. وعقد الفريق العامل اجتماعين في ١٤ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ للنظر في تطورات الحالة المالية للوكالة في الآونة الأخيرة وإعداد تقريره إلى الجمعية العامة. واعتمد الفريق تقريره في جلسته المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٥ – وفي جلسة غير رسمية عقدت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، استمع الفريق العامل إلى المفوض العام للأونروا الذي قدم تقريرا عن آخر تطورات الحالة المالية للوكالة. وتناول الفريق العامل تقرير المفوض العام بمزيد من البحث في جلسته ١٢٥ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (انظر الفصل ثالثا أدناه).

ثالثا – الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٦ – واجهت الأونروا مرة أخرى أزمة مالية حرجة في عام ٢٠٠٠ ولا تزال تواجهها حتى هذه السنة. ففي عام ٢٠٠٠ بلغت إيرادات الأونروا ٢٧٠,٩ مليون دولار، منها ٢٥٦ مليون دولار للجزء النقدي من الميزانية العادية، و ١٤,٩ مليون دولار للجزء العيني. وجاءت هذه المبالغ مقابل ميزانية عادية قدرها ٣٠٠,٩ مليون دولار، يمثل مبلغ ٢٨٠,٤ مليون دولار منها الجزء النقدي ومبلغ ٢٠,٥ مليون دولار الجزء العيني، مما أسفر عن عجز قدره ٢٤,٤ مليون دولار في الميزانية النقدية (٢٨٠,٤ مليون دولار مطروحاً منه ٢٥٦ مليون دولار).

٧ – وفيما يتعلق بالمبالغ النقدية، أنهت الوكالة عام ٢٠٠٠ بدون أي رصيد نقدي في صندوقها العام. أما المبلغ النقدي البالغ قدره ٣٤ مليون دولار، الوارد في البيان المالي للوكالة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠، فهو مساهمات مخصصة لأنشطة الميزانية غير العادية، أي المشاريع ونداء الطوارئ الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٠. وقد تعاملت الوكالة مع حالات العجز في الميزانيات النقدية في السنوات الأخيرة باعتماد سلسلة من تدابير التقشف وتخفيض التكاليف مع استخدام رأس المال المتداول للوكالة (أي الفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية للسنة التقويمية). وفي ظل ما ذكر أعلاه، فقد نضب الاحتياطي الوحيد للأونروا، أي رأس مالها المتداول، تماماً في عام ١٩٩٩، فبلغ قيمة سالبة قدرها ٤,٩ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠٠٠. وانخفض مستوى احتياطات رأس المال المتداول هذا بقدر كبير عن المستوى الأدنى البالغ ٢٨ مليون دولار، الذي يمثل متوسط النفقات الشهرية، والذي يستخدم منه مبلغ ١٧ مليون دولار لتغطية كشوف المرتبات التي تدفعها الوكالة لموظفي المنطقة وعددهم حوالي ٠٠٠ ٢٢ موظف.

٨- ونظرا لانخفاض الإيرادات النقدية في عام ٢٠٠٠ عن الميزانية العادية بقدر كبير جداً، فقد اضطرت الوكالة لتخفيض نفقاتها لكي تتناسب مع الإيرادات ولم تتمكن من تخصيص أي أموال لتكوين رأس مال متداول أو احتياطي للمرتبات. وأدى اعتماد النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩ في عام ٢٠٠٠ إلى تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف موظفي المنطقة، مما عوض جزئياً عن الإيرادات المفقودة نتيجة لخسائر سعر الصرف التي تكبدت في تلك السنة.

٩ - وأدت حالات العجز في التمويل التي تكررت في السنوات الأخيرة إلى إضعاف المركز النقدي للأونروا بشدة، كما يتضح من المبلغ الذي كان تحت تصرفها والذي يمكنها استخدامه لتلبية الالتزامات الأساسية. بيد أنه، في نهاية عام ٢٠٠٠، كان لا يزال هناك تبرعات معلقة أعلن عنها ولكن لم يجر تسديدها بمبلغ ٢٢ مليون دولار: منها ٥ ملايين دولار منها للميزانية العادية، و ١٧ مليون دولار لتمويل المشاريع. وقد فرض عبء إضافي على المركز النقدي للأونروا بسبب عدم سداد بعض المبالغ المستحقة للوكالة، وهي ١٩,٩ مليون دولار دفعتها الأونروا كضريبة قيمة مضافة وحان أجل سدادها من قبل السلطة الفلسطينية، و ٦,١ ملايين دولار دفعتها الأونروا كرسوم للموانئ وحان أجل سدادها من قبل حكومة إسرائيل. ولا يزال هناك نقص أيضا في تمويل مستشفى غزة الأوروبي، وعجز يبلغ ٥,١ ملايين دولار في الحساب المنشأ لتمويل تكاليف نقل مقر الأونروا من فيينا إلى غزة وعمان. وقد اكتمل الانتقال في عام ١٩٩٦، إلا أن الميزانية المخصصة له ظلت أقل من المطلوب، وتعين تغطية التكاليف من حسابات أخرى مؤقتا.

١٠ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، واجهت الوكالة احتمال حدوث عجز في ميزانيتها النقدية العادية للسنة الحالية يبلغ ٦٦ مليون دولار في نهاية السنة. بيد أن ورود مساهمات إضافية من الجهات المانحة الرئيسية للوكالة قد خفض هذا العجز إلى ٣١ مليون دولار بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان من المتوقع أن تصل إيرادات عام ٢٠٠١ إلى ٢٨٠ مليون دولار، مقابل ميزانية نقدية قدرها ٣١١ مليون دولار. وقال المفوض العام للأونروا، وهو يخاطب اجتماعا غير رسمي للفريق العامل في نيويورك في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إن الوكالة على غرار السنوات السابقة، لا تواجه فقط عجزا في الميزانية قدره ٣١ مليون دولار، ولكنها قلقة أيضا إزاء موقفها النقدي البالغ الضعف الذي يهدد قدرتها على تلبية التزاماتها في الربع المتبقي من عام ٢٠٠١. ومن بين الإيرادات المتوقعة للميزانية النقدية العادية لعام ٢٠٠١ البالغ قدرها ٢٨٠ مليون دولار، ظل مبلغ قدره نحو ٦٥ مليون دولار معلقا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت الأونروا تأمل أن تمول ميزانية عام ٢٠٠١ بصورة كاملة على نحو يمكنها من تخصيص اعتماد من أجل إعادة بناء رأس المال المتداول للوكالة ويسمح بزيادة متواضعة لمرتبات موظفي المنطقة التابعين لها البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٢ موظف، الذين لم يتلقوا زيادة في المرتبات منذ عام ١٩٩٦.

١١- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وأثناء اجتماع غير رسمي عقد في عمان للجهات المانحة الرئيسية للوكالة والسلطات المضيفة للاجئين، قال المفوض العام إنه في حين أن الاشتراكات الواردة من معظم الجهات المانحة زادت من حيث قيمة عملاتها الوطنية منذ عام ١٩٩٥، إلا أن هذه الزيادات لم تعوض الأثر السلبي لتقلبات سعر الصرف مقابل دولار الولايات المتحدة، وهو العملة الرئيسية المستخدمة في حساب نفقات الوكالة. ولاحظ أن الوكالة قد خسرت في عام ٢٠٠٠ نحو ١١,٥ مليون دولار من إيراداتها، وذلك بصورة رئيسية نتيجة لتخفيض إحدى العملات، وهي اليورو، مقابل الدولار. وفي حين أن نحو ٦٠ في المائة من إيرادات الوكالة ترد باليورو، فإن معظم نفقاتها تتم بدولار الولايات المتحدة أو بعملات ذات سعر صرف ثابت مقابل الدولار.

١٢ - وقد استجابت الجهات المانحة الرئيسية مرارا وبسخاء خلال السنوات الأخيرة للنداءات الخاصة التي وجهها الأمين العام والمفوض العام من أجل تمويل الميزانية العادية للأونروا وميزانية مشاريعها. وبذل المفوض العام وزملاؤه جهودا مضنية مرة أخرى في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لإبقاء الجهات المانحة على علم بالحالة من خلال مشاطرتها التقارير المالية الفصلية وعقد مشاورات منتظمة معها ومع السلطات المضيفة. وفي الوقت ذاته واصلت الوكالة محاولة اجتذاب تدفقات أموال موثوقة ومستدامة حتى لا يجري الارتكان إلى هذه التدابير المؤقتة في تلبية الاحتياجات الجارية والمتنامية للتمويل. وفي هذا الصدد، وجهت الأونروا نداء إلى الجهات المانحة لدفع تبرعاتها المعلنة في وقت مبكر من السنة التقويمية أو سنة الميزانية، ولكفالة دفع التبرعات المعلنة في حينها.

١٣- ومنذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ واستجابة لحالة الصراع والنزاع الحالية في الضفة الغربية وغزة، اللتين يسكن فيهما ١,٤٥ مليون لاجئ فلسطيني، أصدرت الأونروا عدة نداءات للطوارئ تطلب فيها إلى الجهات المانحة تقديم مساهمات علاوة على المساهمات المخصصة لبرامج الوكالة العادية. وأصدرت الوكالة نداء عاجلا للحصول على ٤,٨٣ ملايين دولار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ونداء أول لمبلغ ٣٩,١ مليون دولار لتغطية فترة الثلاثة أشهر الممتدة من كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١، ونداء ثانيا لمبلغ ٣٧,١ مليون دولار لتغطية الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠١، ونداء ثالثا لمبلغ ٧٦,٨ مليون دولار لتغطية الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١. ورحب الفريق العامل بالاستجابة السخية والسريعة من قبل الجهات المانحة للنداء العاجل والنداء الأول التي بلغ مستواها ٤٦,١ مليون دولار (١٠٥ في المائة). وقد قصرت الاستجابة للنداء الثاني عن بلوغ الهدف بمبلغ ١٤.١ مليون دولار. وكانت المساهمات المقدمة للنداء الثالث أكثر بطئا، وبلغت التبرعات المعلنة ٣٨,١ مليون دولار في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومن بين المجموع البالغ ١٦٠ مليون دولار الذي طلب في نداءات الطوارئ الثلاثة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وشباط/فبراير ٢٠٠١، وحزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت الأونروا تبرعات معلنة مؤكدة تبلغ نحو ١٠٨ ملايين دولار. وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج الوكالة العادي، لم ترد جميع المبالغ المتعهد بها إلى الوكالة، مما أدى إلى زيادة تقييد تدفقاتها النقدية. وكان المبلغ الذي طلب في نداء الطوارئ الثالث البالغ قدره ٧٦,٨ مليون دولار يخص العون الغذائي، واللوازم الطبية، وإيجاد فرص التوظيف المؤقتة، والعلاج الطبيعي، وأنشطة التعليم التعويضية، وتقديم المشورة النفسية، وغيرها من التدخلات الإنسانية. وقد حالت الفجوة البالغ قدرها ٣٨ مليون دولار بين مجموع الاحتياجات للنداء الثالث والمبالغ المتعهد بها دون أن تطلب الوكالة السلع

الغذائية الأساسية المختلفة المطلوبة، مما أدى إلى تأخير العديد من العمليات المقررة لتوزيع الغذاء في حالات الطوارئ في الضفة الغربية وغزة. كما أدت الحالة الحرجة التي يتعرض لها الرصيد النقدي للوكالة إلى جانب انعدام رأس المال المتداول إلى منع الوكالة من تقديم أموال أخرى لتلبية هذه الاحتياجات انتظارا لتلقي مساهمات الجهات المانحة لتمويل هذه الأنشطة.

١٤- وأخبر المفوض العام الفريق العامل في ١٤ أيلول/سبتمبر أن الوكالة قد اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ شكلاً جديدا للميزانية وجد ترحيبا من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أوصت فيما بعد الجمعية العامة بالموافقة عليه. وقد أيدت أيضا اللجنة الاستشارية للوكالة هذه التوصية في اجتماعها المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٥- ويتوقع أن توافق الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على احتياجات ميزانية الأونروا لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي تقدر بمبلغ ٧٩١,٧ مليون دولار. ومن اعتماد السنتين البالغ قدره ٧٩١,٧ مليون دولار، يخصص مبلغ ٣٨٦,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٢. ويخصص من هذا المبلغ، ٣٠٨,٨ ملايين دولار للعنصر النقدي من الميزانية العادية، ونحو ٢٢ مليون دولار للعنصر العيني منها، و ٥٥,٥ مليون دولار للمشاريع. وتبلغ احتياجات الميزانية لعام ٢٠٠٣ مبلغ ٤٠٥,٤ ملايين دولار، منها ٣٢١,١ مليون دولار للجزء النقدي من الميزانية العادية، و ٢٢,٩ مليون دولار للجزء العيني، و٦١,٤ مليون دولار للمشاريع. وقد اشتملت الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أدنى حد ممكن من التمويل للاحتياجات المطلوبة لمواصلة الخدمات بالمستوى الحالي ولتلبية احتياجات التمويل الإضافية التي نتجت عن إدماج برامج جديدة أضافتها السلطات المضيفة.

١٦- ومقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، عكست الميزانية المقترحة زيادة اسمية عامة قدرها ٩ في المائة (أي ٤,٥ في المائة في السنة). وقد مثل ذلك بالقيمة الحقيقية، نموا سالبا قدره ٣ في المائة في السنة، حيث واجهت الوكالة نموا سنويا في مجموع عملائها قدره ٣,٥ في المائة مما أدى إلى نمو مماثل في الاحتياجات من الموظفين والاحتياجات المالية، ومعدل تضخم سنوي متوسط مرجح في منطقة عمليات الأونروا قدره ٤ في المائة.

رابعا - ملاحظات ختامية

١٧ - يعرب الفريق العامل مرة أخرى عن بالغ قلقه إزاء التوقعات المالية المستقبلية للأونروا، ولا سيما بعد ثماني سنوات من التدابير التقشفية التي أدت إلى تآكل مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى نحو ٤ ملايين لاجئ فلسطيني. ويشدد الفريق العامل على أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي من كفالة استمرار الأونروا في تقديم خدمات مقبولة المستوى، سواء من حيث الكمية أوالنوعية، حسبما تحدده احتياجات مجموع اللاجئين، ومن ضمان مواكبة مستويات الخدمات للنمو الطبيعي المطرد لعدد السكان اللاجئين.

١٨ - ويعرب الفريق العامل عن تقديره لكون الأونروا قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بإزالة مشكلة العجز الهيكلي الذي ألمَّ بالوكالة في السنوات السابقة، ولا سيما عن طريق إدخال النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩، وتخفيض ملاك الموظفين الدوليين، وغير ذلك من الإصلاحات. ويشيد الفريق العامل بالمفوض العام وجميع موظفي الأونروا للجهود التي لا تكل التي بذلوها من أجل المحافظة على العمليات الأساسية للوكالة على الرغم من المعوقات التي واجهوها في سبيل الحصول على الموارد. ويشيد أيضا بالمفوض العام لما بذله من جهود في جمع الأموال، ولالتزامه بمواصلة إبلاغ

الجهات المانحة الرئيسية والسلطات المضيفة بما يستجد وإشراكهم فيه، وفتح مجالات جديدة للدعم والتمويل، والسعي إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. ويدعو الفريق العامل إلى الوفاء في وقت مبكر وعلى نحو تام بالتبرعات المعلنة وغيرها من الالتزامات القائمة تجاه الوكالة، ولا سيما تسديد ضريبة القيمة المضافة ورسوم الموانئ من قبل السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وتسديد المبالغ التي دُفعت لمستشفى غزة الأوروبي ولنقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات. وفيما يتعلق بانتقال الأونروا من فيينا إلى غزة وعمان، أحاط الفريق العامل علما برأي اللجنة الاستشارية للوكالة الذي أعربت عنه في الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة من رئيسها إلى المفوض العام والقاضي بأن ''تدفع الأمم المتحدة المبلغ المعني إلى الوكالة في أسرع وقت ممكن''. وبما أنه لم ترد منذ عام ١٩٩٦ أي مساهمات إضافية من الجهات المانحة للوفاء بتكاليف انتقال مقر الأونروا، وبما أن الوكالة قد أكملت الانتقال عملا بتعليمات مقر الأمم المتحدة، فإن الفريق العامل يؤيد تماما الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في رسالتها الموجهة إلى المفوض العام للأونروا، والذي يدعو الأمم المتحدة إلى أن تسدد للوكالة في أسرع وقت ممكن المبلغ المعلق المتصل بالنفقات التي تكبدتها الوكالة في نقل مقرها إلى غزة، وقدره ٥,١ ملايين دولار.

١٩ - ويعرب الفريق العامل عن جزعه لاستمرار الأثر السلبي لتدابير التقشف المتوالية التي اعتمدت خلال السنوات الماضية على العمليات الإنسانية للوكالة. ولاحظ الفريق مع القلق أن نفقات الوكالة على كل لاجئ قد انخفضت من متوسط ٢٠٠ دولار في السنة خلال السبعينات إلى أقل من ٧٠ دولار في السنة خلال التسعينات. وأدت حالات نقص التمويل المتوالية وما تبعها من تدابير تقشفية وتخفيض في التكاليف إلى الحيلولة دون توسع البرامج بمعدل يتسق مع نمو السكان اللاجئين، واستلزمت تقليص أنشطة البرامج الجارية، ومنعت تنفيذ بعض الإجراءات التي تشكل عادة جزءا من برنامج العمل العادي للوكالة. والأكثر خطورة هو أن تلك التدابير أدت إلى تضخم أحجام الفصول الدراسية في المدارس التابعة للوكالة، وتزايد نسبة المرضى إلى الموظفين في الخدمات الصحية، وارتفاع عدد الحالات التي يعالجها الأخصائيون الاجتماعيون الذين يتعاملون مع أفقر اللاجئين.

٢٠ - وبينما أعرب الفريق العامل عن ارتياحه لملاحظة التأثير الإيجابي الذي أحدثه إدخال النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩ على تكاليف الموظفين بالأونروا، فضلا عن الفائدة الإضافية لتسوية الوضع الوظيفي للموظفين الذين كانوا يعملون بعقود مؤقتة، فقد أعرب الفريق عن قلقه إزاء انخفاض قُدرة الوكالة كجهة للتوظيف على اجتذاب موظفين أكفاء نتيجة لخفض مستوى الأجور الممنوحة بموجب النظام الإداري لموظفي المنطقة لعام ١٩٩٩.

٢١- ويشعر الفريق العامل أيضا بالقلق لأن استمرار تجميد بعض الاعتمادات السابقة في الميزانية العادية مثل المنح الدراسية الجامعية وإصلاح المآوى لم يؤد إلى تقليص عدد أنشطة الوكالة في هذين المجالين فحسب، بل إلى جعلها تعتمد على التبرعات الخارجة عن الميزانية. وبالمثل، فقد أدى تخفيض الاعتمادات المخصصة لصيانة المرافق إلى تدهور الموجودات العينية الكثيرة للوكالة؛ كما أن تخفيض الاعتمادات المخصصة للإقامة في المستشفيات يعني أن بعض المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية بالمستشفيات قد يصبحون غير قادرين على تلقيها. ويشعر الفريق العامل ببالغ القلق إزاء أثر هذه التدابير على حياة اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. ويخشى الفريق من أن تؤدي التخفيضات التقشفية الإضافية إلى خلق مشاق اجتماعية واقتصادية خطيرة لسكان لاجئين يعيشون بالفعل في معاناة، ومن أن يلقي ذلك عبئا متزايدا على السلطات

المضيفة للاجئين. ولا يزال الفريق العامل يعتقد أن الأونروا تقوم بدور حيوي في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، وأن توفير التمويل الكافي لبرامج الوكالة أمر أساسي لضمان ذلك.

٢٢ - وفي سبيل أن تتمكن الأونروا بصورة كاملة من تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، حسب المتوخى في إطار نداء الطوارئ الثالث للوكالة، يناشد الفريق العامل المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتلبية هدف النداء الثالث البالغ ٧٦,٨ مليون دولار بأسرع ما يمكن.

٢٣- ويوافق الفريق العامل على أن أسباب مشكلة اللاجئين العميقة الجذور تعود إلى مسألة سياسية نشأت منذ ما يربو على نصف قرن من الزمن، ومن الضروري أن تتم تسويتها تسوية نهائية وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، غير أن المشاكل التي يواجهها اللاجئون اليوم مشاكل إنسانية يجب معالجتها بوصفها مسؤولية دولية مشتركة. ويجب النظر إلى الخدمات التي تقدمها الأونروا باعتبارها تمثل الحد الأدنى اللازم كي يحيا اللاجئون حياة إنسانية كريمة. ولن يؤدي إجراء المزيد من التخفيضات في تلك الخدمات إلى مجرد حرمان اللاجئين ظلما من المستوى الأدنى من الدعم الذي يستحقونه، بل قد يؤدي أيضاً إلى زعزعة استقرار المنطقة بكاملها. وفوق كل شيء، يعرب الفريق العامل عن الأمل في أن يترجم الدعم الدولي للأونروا، المنصوص عليه في القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنويا والتي تعترف فيها بأهمية عمل الوكالة وتطلب فيها إلى الحكومات المساهمة فيه، إلى تدابير تضمن استمرار الوكالة على أساس مالي مضمون.

٢٤ - ولذلك يحث الفريق العامل بشدة جميع الحكومات على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى تقرير مقدار تبرعاتها للأونروا لعام ٢٠٠٢، كما يحث مرة أخرى على ما يلي:

(أ) أن تبدأ الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا في التبرع لها؛

(ب) أن تقوم الحكومات التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات ضئيلة نسبيا بزيادة تبرعاتها؛

(ج) أن تواصل الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية للأونروا القيام بذلك في الوقت المناسب وأن تسعى جاهدة إلى زيادة هذه التبرعات؛

(د) أن تبدأ الحكومات التي درجت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، في تقديم تبرعات أو في زيادة تبرعاتها؛

(هـ) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات خاصة تكفي لسد العجز وتكوين رأس مال متداول لكي يتسنى مواصلة خدمات الأونروا دون توقف، ولتمكين الوكالة من استئناف تقديم الخدمات التي خفضت نتيجة لتدابير التقشف، وأن تكفل ألا يؤدي دعم الجهات المانحة للبرامج المتصلة بالطوارئ وللبرامج الخاصة أو المشاريع الإنتاجية، إلى الحد من التبرعات المقدمة إلى البرامج العادية للوكالة أو تحويلها عنها، بأي شكل من الأشكال.

الحواشي

(١) للاطلاع على أحدث تقرير للفريق العامل (A/55/456)، انظر A/55/570.

(٢) أحدث قرار للجمعية العامة هو القرار ٥٥/١٢٤.